ألهذا انزعجوا من تصريحات السفير البريطاني؟

ما أبعاد تصريحات سفير بريطانيا عن قضية الجنوب؟

توحد موقف رافض لتصريحات أوبنهايم يكشف العلاقة الحوثية الإخوانية المتينة

الأمناء قسم التقارير:

أثارت تصريحات السفير البريطاني ريتشارد أوبنهايم، سفير بريطانيا لدى اليمن، حول مستقبل الجنوب، ردود أفعال صاخبة من قبل إعلام جماعة الإخوان والحوثي.

وعبرت وسائل الإعلام التابعة لجماعة الإخوان، وكذا لجماعة الحوثي، عن انزعاجهما الشديد جراء تصريحات السفير البريطاني أوبنهايم عن قضية الجنوب.

علاقة حوثية إخوانية متينة

ويكشف توحد الموقف الرافض لتصريحات السفير البريطاني أوبنهايم عن قضية الجنوب، العلاقة المتينة بين جماعتيّ الإخوان والحوثي.

وشنت وسائل الإعلام التابعة لجماعة الإخوان، وكذا لجماعة الحوثي، هجومًا كبيرًا على تصريحات السفير البريطاني ريتشارد أوبنهايم حول مستقبل الجنوب.

واعتبرت أن ذلك تواطؤًا دوليًا بتقسيم ما أسموه «اليمن الواحد».

وحذرت من أن تطورات دولية خطيرة قد تهدد الحل السلمي في اليمن، وأن هناك تخليًا عن الوحدة اليمنية من قبل الدول الراعية للحل في اليمن، حد وصفها.

وقالت تلك الوسائل الإعلامية الإخوانية الحوثية أن تصريحات سفراء ومبعوثي بعض الدول، راعية الحل باليمن، توحي بتخليهم عن أهم مبدأ تؤكده قرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية، وهو الحفاظ على وحدة اليمن، حد قولها.

فيما دعا عضو المكتب السياسي لميليشيا الحوثي محمد البخيتي، إلى اتخاذ موقف تجاه سياسة بريطانيا العدائية، حد وصفه.

وعلق البخيتي في تغريدة على حسابه في منصة "تويتر" على تصريحات السفير البريطاني ريتشارد أوبنهايم.

أبعاد تصريحات أوبنهايم عن القضية الجنوبية

وكان السفير ريتشارد أوبنهايم، سفير بريطانيا لدى اليمن، قد أكد في وقت سابق أن مستقبل الجنوب جزء من أي تسوية قادمة.

وعبر السفير ريتشارد أوبنهايم عن استعداد المملكة المتحدة للإسهام في إضفاء الشرعية على أي قرار لمجلس الأمن الدولي للمصادقة على أي تسوية سياسية شاملة للنزاع في اليمن.

وقال في تصريحات صحافية لصحيفة «الشرق الأوسط» إن "لدى مجلس الأمن الدولي مجموعة من الخطوات يمكن الاتفاق عليها لدعم جهود السلام في اليمن، على رأسها موافقة مجلس الأمن على رفع العقوبات، على حد تعبيره.

وأشار أوبنهايم إلى أن أي صفقة ناجحة لإنهاء النزاع في اليمن يجب أن تحتوي على اتفاق اقتصادي لتسوية الموارد ومعالجة القضايا السياسية طويلة الأمد، مثل مستقبل الجنوب كجزء من أي تسوية سياسية قادمة.

وأكد أوبنهايم أنه لا نجاح لأي تسوية سياسية في اليمن دون معالجة القضايا السياسية طويلة الأمد، مثل مستقبل الجنوب، كجزء من أي تسوية سياسية قادمة.

وتعد المملكة المتحدة إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتقود عملية التفاوض وصياغة القرارات بصفتها حاملة القلم للملف اليمني.

بدورهم، اعتبر مراقبون أن تصريحات السفير أوبنهايم عن قضية الجنوب تحمل أبعادًا سياسية كبيرة ومهمة.

وأكدوا أن حديث السفير أوبنهايم عن قضية الجنوب بأنها أساس لنجاح أي تسوية سياسية في اليمن يُبرهن النجاحات التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزُبيدي.

مكانة قضية الجنوب إقليميًا ودوليًا

وأشار المراقبون إلى أن اعتراف السفير أوبنهايم بأن حل قضية الجنوب أساس الحلول لإنهاء الصراع في اليمن يؤكد مدى المرحلة التي وصلت إليها قضية الجنوب، والمكانة التي باتت تكتسبها على المستوى الإقليمي والدولي.

وقالوا إن "هناك رغبة إقليمية ودولية لقيام دولة في الجنوب، وهي من مصلحة المنطقة والإقليم أن تكون دولة قوية في الجنوب، حيث ستشكل عاملا حيويا يساعد على استعادة صنعاء اليمنية من الانقلاب الحوثي».

■ مراقبون: تصريحات أوبنهايم تبرهن مكانة قضية الجنوب إقليميًا ودوليًا

الصراخ الحوثي الإخواني

وكشف المراقبون عن الجزئية المهمة التي سببت كل هذا الصراخ من قبل جماعة الإخوان، وكذا جماعة الحوثي.

وأكد المراقبون أن الجزئية المهمة التي سببت كل هذا الصراخ من قبل جماعتيّ الإخوان والحوثي هي أن هناك مشروعًا وأضحًا يتشكل في الجنوب، وهناك موافقة إقليمية وانفصال قادم.

بعد إقرارها في هذا التوقيت..

هل لمعالجة قضية المسرحين بالجنوب هدف سياسي أو إعلامي؟

«الأمناء» قسم التقارير:

لاقت قرارات قضت بإعادة أكثر من 52 ألفًا من محافظات الجنوب إلى وظائفهم، كانوا قد سُرّحوا منها بعد العام 1994م، ردودًا متباينة.

وأصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، الاثنين، قرارات بإعادة أكثر من 52 ألفًا من محافظات الجنوب إلى وظائفهم.

وكان نظام علي عبدالله صالح، الذي حكم اليمن عقب حرب صيف 1994، قد سرّح عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين والأمنيين الجنوبيين.

وشكلت التسريحات سببًا في احتجاجات المتقاعدين العسكريين التي انطلقت صيف عام 2007، والشرارة الأولى لانطلاق الحراك الجنوبي المطالب باستعادة دولة الجنوب.

وتضمنت القرارات اعتماد معالجات لجنة الموظفين المبعدين عن وظائفهم (في المجال المدني والأمني والعسكري)، والمتقاعدين والمنقطعين من الصف والضباط والجنود من منتسبي القوات المسلحة والداخلية والأمن السياسي، على أن تكون المعالجات لتلك الحالات بالإعادة إلى الخدمة والترقية والتسوية والإحالة إلى التقاعد.

وذكرت وكالة سبأ التابعة للشرعية أن العليمي تعهّد بجبر الضرر ومعالجة آثار الماضي والعمل بروح الفريق الواحد واستعادة حالة الإجماع الوطني.

غير أن جنوبيين رفضوا ذلك المصطلح، معتبرين أن جبر الضرر لا يكون إلا باستعادة دولة الجنوب، فيما اخرون اعتبروه نجاحا جديدا يحسب لصالح المجلس الانتقالي الذي تمكن من فرض معادلة جديدة في السنوات الأخيرة تهيئ الأرضية لاستعادة الدولة الجنوبية.

وقال المقدم محمد النقيب - المتحدث باسم القوات المسلحة الجنوبية - إن القرار يأتي نتيجة وثمرة من ثمار جهود الرئيس عيدروس الزُبيدي ونائبيه اللواء فرج سالمين البحسني والعميد عبدالرحمن المحرمي، لافتًا إلى تشكيل لجنة قبل 10 سنوات بكادر جنوبي لإنجاز الملف، ورغم جهدها الكبير تعمد البعض استغلال القضية وسيلة للاستثمار السياسي والإعلامي طيلة سنوات مضت.

وأكد أن هذه الأطراف حرصت على تعطيل إنجاز اللجنة والحيلولة دون صدور قرار رئاسي يقضي بمعالجة وتسوية أوضاع العسكريين والمدنيين من أبناء الجنوب المسرحين قسرًا منذ وقوع الاحتلال صيف 1994م.

أسوأ أنواع الظلم والقهر والاستخفاف

بدوره، قال رئيس وحدة المفاوضات بالمجلس الانتقالي الجنوبي د.ناصر الخبجي: «التسويق السياسي والإعلامي لقضايا تتعلق بمحاولة تجاوز جرائم حرب ٩٤م البشعة، وما رافقها من انتهاكات للحقوق السياسية والإنسانية والمادية لأبناء الجنوب والإقصاء القسري، هي تسويق الوهم من مرتكبي تلك الجرائم التي لا تسقط بالتقادم».

وأضاف عبر صفحته الشخصية في (تويتر): «والحديث عن إغلاق الملفات العالقة بعد ٢٩ عاما، والادعاء بالإنصاف والعدل، هو أسوأ أنواع الظلم والقهر والاستخفاف بعقول الناس واللعب على عواطف الحاجة والفاقة، وهذا أمر غير مقبول، والسكوت عن ذلك يعد تشجيعا للواهمين لمحاولة النيل من الإرادة الشعبية المقاومة والتواقة إلى الحرية.. فلترتفع الأصوات عالية لوقف ذلك العبث الأخلاقي».

■ الخبجي: إغلاق ملفات عالقة بعد ٢٩ عاما والادعاء بالإنصاف أسوأ أنواع الظلم والقهر

■ العكيمي لـ«الأمناء»: القرارات تعد انتصارا للجنة معالجة قضايا المبعدين قسرا

انتصار للجنة معالجة قضايا المبعدين قسرا

فيما صرح د.العميد خالد العكيمي - مقرر لجنة معالجة قضايا المبعدين قسرا لـ«الأمناء» - بأن القرارات الأخيرة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي حول تسوية وإعادة المبعدين قسرا منذ عام 1994م من العسكريين والمدنيين في المدن الجنوبية المحررة هي نافذة وسيتم تعزيزها ماليًا من قبل الحكومة التي كلفت بحشد الموارد المالية لها سواء داخليا أو خارجيا».

وقال بأن «الرئيس السابق عبدربه منصور هادي هو من أصدر قرارا بإنشاء وتشكيل لجنة معالجة قضايا المبعدين قسرا في عام 2013م، واعتمد كل الكشوفات التي رفعت من قبل اللجنة».

وأضاف: «إننا اليوم نحصد ثمار عمل اللجنة، وتعد القرارات بمعالجة ما يزيد عن 52 ألف مستبعد وتنفيذها على أرض الواقع انتصارًا كبيرًا للجنة وللمبعدين قسرا».

وأشار العكيمي بأن القرارات الشجاعة التي اتخذت من قبل مجلس القيادة الرئاسي هي نتاج واستكمال لجهود طيلة عشر سنوات من عمل اللجنة ليلا ونهارا لتسوية أوضاع المستبعدين وترقيتهم كل على حسبه، فمنهم من سيتم إعادتهم ومنهم من سيذهب للتقاعد وهكذا.

كما وعد كل من لم ترفع أسماؤهم أو سقطت بدون قصد بأن هناك كشوفات أخرى لاحقة يجري العمل على استكمال حصرها وسيتم إصدار قرارات رئاسية لاحقا فيها.

وطمأن العكيمي أسر الشهداء والوفيات من المبعدين قسرا بأن القرارات شملتهم وأنه سيتم تسوية أوضاعهم أسوة بإخوانهم الجنوبيين الذين طالهم القرار التعسفي في إبعادهم عن الوظيفة منذ عام 94م.